

حول نشر ثقافة التأمين

يشير ملف التأمين في هذا العدد من مجلة «الصناعة والإقتصاد» إلى أن اللبنانيين يحتاجون فعلاً إلى ثقافة تأمينية قادرة على مواكبة الأفكار والمبادئ التي طرحها مسؤولو شركات التأمين حول واقع السوق التأمينية، وكيف يمكن التعامل مع الملفات التأمينية؟ ومنها ملفات تأمينية شائكة في ظل الظروف الراهنة، وما الصعوبات التي تعترض العمل الراهن؟ وهل لدى الإدارة خطة طموحة لنشر ثقافة التأمين؟.

بهذا التوجه حاول مسؤولو الشركات إيضاح تلك التساؤلات وإعطاء نظرة تفاؤلية للسوق التأمينية في لبنان للمرحلة المقبلة رغم ضيق السوق اللبنانية وغياب الاستثمارات في ضوء الوضع الراهن في المنطقة.

ويشهد قطاع التأمين تطوراً ملحوظاً في المجتمعات المتقدمة، وأصبح الارتقاء بعمل هذا القطاع - في ظل الظروف الصعبة وتداعيات أزمة إقتصادية فرضت شروطها على الجميع من أفراد ومؤسسات - عملية في غاية الصعوبة وتحتاج إلى مرونة كبيرة يجب أن يتميز به القطاع لاستيعاب الصدمات وتحويلها إلى منافع ومكاسب.

وإذا كان من الطبيعي لأي قطاع من قطاعات النشاط الإقتصادي وخاصة في ظل الانفتاح الإقتصادي الذي سبق الأزمة الحالية أن يتطور ويزدهر، فإن قطاع التأمين من خلال مرونته وقدرته على التحول والتأقلم مع الظروف الصعبة يستطيع أسقاط معادلة الأزمة الإقتصادية وفرض واقع جديد مضمونه أن التطور يمكن أن يستمر حتى في أصعب الظروف، ومن المؤكد أن هذا الواقع لا ينصبّ على جميع شركات التأمين في لبنان بل يتعلق بقدرة الشركة على التأقلم ومدى مرونتها وطبيعتها عملها وقدرتها على التلاؤم مع الواقع الإقتصادي.

وهنا يأتي سؤال عن أسباب توصيات البنك الدولي الداعية إلى تقليص عدد شركات التأمين في لبنان، وتعديل القوانين المرتبطة بهذا القطاع وتطويرها، وضرورة توجيه القطاع نحو تبني استراتيجيات ومبادئ ترتكز على احتساب المخاطر، كما أوصى البنك الدولي بانتقال شركات التأمين إلى تطوير خدمات ومنتجات جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة.

لا شك أن أهم المنتجات التأمينية التي يجب أن تعمل على إنتاجها تتمثل من خلال منتج تأمين الممتلكات ضد أخطار العنف السياسي والأعمال الإرهابية ومنتج حماية الأسرة، وحماية طلاب المدارس ضد أخطار العنف السياسي والأعمال الإرهابية، وغيرها من المنتجات.

وهنا تقترح «الصناعة والإقتصاد» على الشركات أن تعمل على تطوير منتجات جديدة لكي تطرح تبعاً في عام 2016، على أن يتم اقتراح هذه المنتجات بعد دراسة السوق وحاجة المؤمن لها.

من المؤكد أن الثقافة التأمينية في لبنان لا تزال ضعيفة نوعاً ما رغم أن هذا القطاع التأميني هو الأقوى في المنطقة، ولا بد هنا من إحداث لجنة تواصل مع الجمهور من ضمن مهامها تنظيم محاضرات علمية وعملية للتواصل مع الجمهور والتوعية التأمينية، والعمل على المشاركة في المعارض والفعاليات الأخرى لنشر هذه الثقافة، والإشراف على برنامج تلفزيوني مستمر لشرح أهمية التأمين وإطار عمل التأمين وآلياته، وتأكيد أهمية الإعلام كذراع أساسي من أذرع نشر الوعي التأميني.

إن المزيد من العمل على نشر ثقافة التأمين باعتماد ذلك رسمياً سيضمن حياة كريمة للأفراد،

ويحقّق مصلحة وطنية من خلال المبالغ المالية الكبيرة، التي تتجمع لدى التأمين، والتي

يمكن استثمارها لمصلحة الكثير من فرص العمل، ما يستوجب تكاتف وتشاركية جميع

الجهات الرسمية والخاصة والمواطنين لتحقيق ذلك، وما هو قائم في لبنان من

إدارات رسمية ومنظمات ونقابات يؤمّن معطيات تؤهّل لتحقيق ذلك، بالمقابل،

فإن التأمين على الحياة، الذي يعتبر المنتج المالي الوحيد الذي يستفيد

من الامتيازات، لم يلق، بعد، الإقبال المطلوب من قبل اللبنانيين من

أجل توظيف مدخراتهم. ويمكن القول، على العموم، إن ثقافة التأمين

وتغطية المخاطر من الحوادث التي يمكن أن نواجهها خلال حياتنا،

ما تزال غير مترسخة بالشكل المطلوب في المجتمع اللبناني.

قطاع التأمين في لبنان.. الأقوى في منطقة الشرق الأوسط



واستحوذت الشركات العشر الأولى على 67 % من المجموع العام لأقساط التأمينات العامة NON LIFE والحياة LIFE البالغ 1.48 مليار دولار واستحوذت الشركات الـ 20 الأولى على 86 % من المجموع العام. ويبلغ عدد شركات التأمين في لبنان حالياً 52 شركة، تقدّم 5 شركات منها تأمينات

على الحياة فقط في حين تقدّم 16 شركة خدمات لا تتضمن التأمين على الحياة وتقدّم الـ 31 شركة المتبقية خدمات مختلطة. وتبلغ حصة التأمين على الحياة 29 في المئة، في حين تبلغ حصة التأمينات الأخرى 71 في المئة، منها 29 في المئة للتأمين على الصحة و23,9 في المئة للتأمين على السيارات. وفي المقابل تتوزّع نسبة التعويضات على 22 في المئة للتأمين على الحياة، و40 في المئة على التأمين الطبي و25,7 في المئة على التأمين على السيارات، ويُسجّل نمو متزايد للتأمين على الصحة والسيارات.

واقع القطاع

يعتبر قطاع التأمين في لبنان هو الأقوى في المنطقة، رغم تخلفه إلى حدٍ كبير عن بلوغ الأداء المماثل في الدول المتطورة، فعلى الرغم من تسجيله معدلات نمو أعلى من الدول المجاورة في السنوات السابقة، يعاني من نقص في عدد الخدمات المقدمة، حيث لا تلبي كل حاجات المواطن اللبناني.

ويعاني قطاع التأمين من جملة تحديات وأبرزها المضاربات الضارية في الأسواق وغياب قانون عصري وحديث ينظم عمل القطاع. وأظهرت دراسة قام بها البنك الدولي عن قطاع التأمين في لبنان مخاطر ترتبط مباشرة بكثرة عدد الشركات. وفي ظل هذه المخاطر إحتدام المنافسة التي تقود مباشرة إلى حرب أسعار وتدني أرباح هذه الشركات، الأمر الذي يهدّد استقرارها المالي.

يكتسب التأمين أهمية كبيرة في المجتمعات البشرية حولته إلى ضرورة إجتماعية وحاجة إقتصادية في الوقت نفسه، وذلك باعتباره مظلة أمان لتغطية الخسائر الناتجة من المخاطر والحوادث التي قد تقع على الأفراد أو المؤسسات داخل المجتمع، وأيضاً باعتباره إحدى وسائل الادخار والاستثمار التي

شهدت نمواً كبيراً في الفترة الأخيرة.

كما يؤدي التأمين دوراً فعّالاً في إنعاش حركة التنمية في الإقتصاديات الوطنية، عبر إعطائه الراحة والثقة للمؤسسات والمشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها في ممارسة نشاطاتها دونما تردد أو تحفظ، حيث يقوم التأمين بتوفير غطاء حماية يعمل على تحويل تأثير مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها إلى مؤسسات مهنية مهيّئة وقادرة على تحمّل آثار مثل هذه المخاطر وتسمى بشركات التأمين.

تاريخ القطاع

ويعود تاريخ قطاع التأمين في لبنان إلى العام 1940، وقد استعاد انطلاقته مع عودة بناء الإقتصاد اللبناني في العام 1990 و1998. ويتميز قطاع التأمين في لبنان بالمنافسة القوية واحتكار 20 في المئة من الشركات لنحو 80 في المئة من السوق المحلية ففي عام 2014، تصدّرت شركة ميدغلف MEDGULF

قائمة شركات التأمين في لبنان في فروع التأمين كافة (LIFE & NON LIFE) بمجموع أقساط بلغ 124 مليون دولار أميركي تلتها بانكرز BANKERS بمجموع 123 مليون دولار أميركي ثم إيلانز سنا بمجموع 116 مليون دولار ثم أكسا الشرق الأوسط AXA ME بمجموع 109,2 ملايين دولار فشركة مت لايف MET LIFE 108,6 ملايين دولار ثم أروب AROPE 96,7 مليوناً ثم ليا LIA، ليبانو سويس وفيدلتي وبنكاسورانس.

استحوذت الشركات العشر الأولى على 67 % من المجموع العام لأقساط التأمينات العامة NON LIFE والحياة LIFE البالغ 1.48 مليار دولار واستحوذت الشركات الـ 20 الأولى على 86 % من المجموع العام

توصيات البنك الدولي

وكان البنك الدولي قد أوصى بتقليص عدد شركات التأمين في لبنان، مشيراً إلى الحاجة الكبيرة لتعديل القوانين المرتبطة بقطاع التأمين وتطويرها.

وركز البنك الدولي على ضرورة توجيه هذا القطاع نحو تبني استراتيجيات ومبادئ تركز على احتساب المخاطر، كما يوصي بانتقال هذه الشركات إلى تطوير خدمات ومنتجات جديدة، والدخول إلى أسواق إضافية وتوسيع عملها خارج العاصمة بيروت. وفي حين تمكّن قطاع التأمين من الإفادة كثيراً من التطور الكبير والنمو في عالم التأمين المصرفي، فإنّ التركيز يجب أن يكون أيضاً على اعتماد القنوات المتوافرة لبلوغ المناطق الأخرى على الأراضي اللبنانية، علماً أنّ التركيز حالياً هو على العاصمة بيروت ومحافظة جبل لبنان، وتساهم خدمات LibanPost كثيراً في هذا الاتجاه إضافة إلى القنوات الأخرى مثل العملاء والوسطاء والمبيعات المباشرة والتأمين المصرفي.

كما يرى البنك الدولي ضرورة متابعة قوانين الترخيص للمعلماء والوسطاء في قطاع التأمين، على الرغم من صعوبة الرقابة والمتابعة لضعف الموارد. علماً أنّ عدد الوسطاء المرخص لهم ارتفع من 1773 وسيطاً في العام 2012 إلى 1861 وسيطاً في العام 2013، ويتوزع هؤلاء على ممثلي الشركات وعددهم 1423 مندوباً و131 وسيطاً مستقلاً شخصياً و307 مؤسسات وساطة قانونية.

وينتقد البنك الدولي غياب الديناميكية في عمل القطاع التأميني في لبنان، والذي يكتفي بتلبية الطلب على التأمين على الحياة والصحة والسيارات من دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة تسويق منتجات جديدة للشركات، غير أنّ البنك يعزو إلى السياسة التقليدية للشركات اللبنانية إيجابية توفير الاستقرار والنمو للقطاع.

يعاني قطاع التأمين من جملة

تحديات أبرزها المضاربات الضارية

في الأسواق وغياب قانون عصري

وحديث

يتميز قطاع التأمين في لبنان

بالمنافسة القوية واحتكار 20 في

المئة من الشركات لنحو 80 في

المئة من السوق المحلية

وعلى صعيد القوانين، لم يلتفت إلى التشريعات القانونية في قطاع التأمين أي من وزراء الإقتصاد والتجارة الذين تعاقبوا على الوزارة على مرّ سنوات طويلة. فعلى الرغم من أن قوانين التأمين النافذة في الدول العربية عدّلت وطوّرت مرات عديدة خلال العقدين الماضيين من السنين. وحده قانون هيئات الضمان اللبناني عدل للمرة الأخيرة في التسعينات من القرن الماضي. ومن سلبياته أنه ينص على أن الحد الأدنى لشركة التأمين في لبنان هو 2250 مليار ليرة (أي 1.5 مليون دولار أميركي)، وهذا الرقم لم يعد يصلح لعصرنا الحالي، وليس أدل على ذلك من أن الدول العربية ومن بينها سورية قد رفعت الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين فيها إلى ما لا يقل عن عشرة أضعاف ما هو عليه في لبنان.

كما لا يتضمن القانون اللبناني أحكاماً تتعلق بالتأمين عبر المصارف وهي أداة توزيع لمنتجات التأمين دخلت المنطقة العربية بقوة خلال السنوات الأخيرة.

أكبر 20 شركة تأمين في لبنان في التأمينات العامة والحياة

الشركة	2013	2014
ميد غلف	127.760.000	123.940.000
بانكرز	96.835.000	122.980.000
اليانز سنا	111.110.000	116.080.000
أكسا الشرق الأوسط	103.785.000	109.250.000
مت لايف	102.360.000	108.550.000
أروب	99.780.000	96.700.000
ليا	89.210.000	96.140.000
ليبانو سويس	78.850.000	78.850.000
فيدلتي	61.660.000	66.010.000
بنكاسورانس	54.155.000	60.560.000
أدير	53.680.000	55.220.000
المشرق	39.760.000	40.220.000
اسوركس	31.525.000	29.400.000
سوجكاب	26.540.000	28.750.000
كمبرلاند	22.685.000	28.400.000
أرابيا	25.465.000	24.760.000
كلا	20.555.000	22.620.000
كابيتال	20.970.000	22.600.000
اليغ	17.370.000	21.900.000
تراست كومباس	15.460.000	17.590.000

المصدر: مجلة البيان الاقتصادية

«قطاع التأمين يحافظ على نموه رغم الظروف الاقتصادية الصعبة»

زكار : متفائلون بالمستقبل

هو أولاً لمصلحة الصناعيين والذي أتى نتيجة عدد من الحوادث الكارثية التي أدت إلى إقفال بعض هذه المصانع وبالتالي تسريح المئات من العمال والتسبب بضرر لعائلاتهم. وقال: «هذا القرار شمل أولاً تأمين المصنع ضد الحريق وبالتالي هو يصب في مصلحة صاحبه كذلك إلزام القرار تأمين العمال وهو أيضاً من مصلحة العامل ورب العمل بالإضافة إلى إلزامية تأمين المسؤولية المدنية أي الضرر الذي يسببه للغير، وهو الأمر الذي قد يكون أحياناً كارثياً على البيئة المحيطة بالمعمل. ومما لا شك فيه أن هذا القرار هو أيضاً لمصلحة قطاع التأمين الذي شهد تزايداً في أقساط فروع الحريق وحوادث العمال والمسؤولية المدنية».

ثقافة تأمينية

وفي حين تطرق زكار إلى بعض المشاكل التي يعاني منها المواطنون المؤمنون مع شركات التأمين، قال: «قطاع الضمان هو قطاع خدماتي ومن المعروف أن جميع قطاعات الخدمات لديها مشاكلها مع زبائنها إنما لقطاع التأمين خصوصيته لجهة وجود تقنية معينة يفترض على المؤمن أن يدركها وهي على سبيل التعداد لا الحصر مسؤوليته بالتصريح عن الموجودات التي يرغب بتأمينها بالإضافة إلى مسؤوليته بالتصريح عن الحادث عند وقوعه وهذه أمور نادرًا ما نجد المضمون يكتثرت لها ما يعني في بعض الأحيان سوء تفاهم في تفسير عقد الضمان وتغطياتها». واعتبر أن «اللبناني قطع شوطاً كبيراً في تفهمه لأهمية وضرورة التأمين»، وأعرب عن تفاؤله الكبير بمستقبل القطاع ولاسيما أنه يعول على هذا الإدراك من أجل إرساء ثقافة تأمينية في مجتمعنا لدى الأجيال الصاعدة».

دولار أميركي . واعتبر زكار في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» أن هناك العديد من المشاريع التي يمكن أن تساهم في تنمية قطاع التأمين ولكن إقرارها يستوجب قرارات على الصعيد الحكومي ومن أبرزها: تأمين أخطار الكوارث الطبيعية والهزات الأرضية (Earthquake) التي بحاجة إلى قرار من وزير الإقتصاد والتجارة لجعله إلزامياً . مسألة التأمين العشري (decennial Insurance) الذي هو على جدول أعمال وزارة الأشغال العامة والنقل. مشروع تعديل مرسوم الأنشطة البترولية والمعني به في وزارة الطاقة التي نأمل أن يجري تعديل هذا المرسوم ليصبح تأمين أخطار هذه الأنشطة إلزامياً في الشركات اللبنانية.

مشروع لضمان المرافء السياحية والمطاعم تقدمت به الجمعية إلى وزارة السياحة من أجل ضمان رواد هذه المرافء وضمان مسؤولية أصحابها. تنظيم أعمال صناديق التعاضد التي أصبحت تشكل تحدياً لقطاع الإستشفاء في ظل غياب رقابة مالية وإدارية وتقنية لهذه الصناديق. ورأى أنه في حال طبقت هذه المشاريع فإن قطاع التأمين سيحتل مكانة أفضل مما هي عليه حالياً أي 6 % أو 7 % من الناتج المحلي بدلا من الـ 3 %، حصته اليوم من الدخل القومي للإقتصاد.

التأمين على المصانع

وفي رد على سؤال حول إلزامية التأمين على المصانع، تمنى زكار لو أن جميع الوزارات المعنية بالمشاريع التي يمكن أن تساهم في تنمية القطاع أن تحذو حذو وزير الصناعة فريج صابونجيان الذي إتخذ قراراً تاريخياً



لم تتمكن الاضطرابات الأمنية والسياسية المحلية والحمى العالية التي تعيشها دول المنطقة من الحؤول دون تسجيل قطاع التأمين في لبنان نمواً مطرداً، حيث بقي نموه مقبولاً بخلاف معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، يظهر مناعة وقدرة لافتة على تحدي وتجاوز الأوضاع البالغة الصعوبة التي يمر فيها لبنان والمنطقة.

وأشار رئيس جمعية شركات الضمان ماكس زكار إلى «أن قطاع التأمين في لبنان وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد منذ عدة سنوات ما زال يحافظ على نموه حيث حقق خلال العام 2014 نسبة نمو في الأقساط بلغت 6 % ليصبح مجموع أقساط التأمين في لبنان حوالي المليار ونصف المليار

إذا السماء
تلبّدت،
إستقبلها
ببسمه

ميدغلف هي دائماً في خدمتك لتلبي كافة إحتياجاتك في ما يتعلق ببرنامج التأمين الخاص بك. مجموعة متنوعة وغيّة من الخدمات توضع في متناولك في هذا المجال. إنّ مسؤولي خدمة العملاء لدينا ذوي الخبرات العالية، متوفّرون دائماً لخدمتك وتزويدك بكافة المعلومات التي قد تحتاجها.

01 - 985000

LEBANON - KSA - BAHRAIN - UAE - JORDAN - EGYPT

WWW.MEDGULF.COM

الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين.. 22 عاماً من تقديم أفضل الخدمات التأمينية

طريقه: تحديات كثيرة تواجه القطاع

كثيرة كون أي قرار يتخذ بشأن القطاع بحاجة إلى قوانين ومراسيم ليصبح سارياً.. واعتبر أن «تداعيات الإضرابات وحال عدم الإستقرار التي يشهدها لبنان والمنطقة طاولت قطاع التأمين بشكل كبير، وظهرت تأثيراتها جلية من خلال نتائج الشركات إذ شهدت بوالص التأمين بشكل عام تراجعاً ولا سيما التأمين البحري الذي سجل تراجعاً قارب الـ 30%، والتأمين على الممتلكات. ورأى أن القطاع قادر على الصمود وتحمل الضغوطات على المدى المتوسط، إذ إن الشركات تتمتع باحتياطات كافية لمواجهة أي أخطار يمكن أن تحدث.

إلزامية التأمين

واعتبر طريقه أن قرار إلزامية التأمين على المصانع أفضل إنجاز قامت به الحكومة السابقة، إذ إنه ساهم في رفع المحفظة التأمينية، وحفظ في آن واحد مصلحة الصناعي وشركة التأمين. ففي حين يحمي القرار الصناعي من عدة مخاطر عبر تأمينها باعتماد آلية دقيقة إذ توضع بوليصة محددة تتضمن الحد الأدنى من التغطيات، حدّد القرار طريقة لدفع ثمن البوليصة بهدف تجنب الشركات أي مشكلة في قبض قسط البوليصة.

وأوضح أن «الإعتماد اللبناني تزور المصنع المنوي تأمينه قبل إبرام أي عقد، لتعابنه وترى ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من الأخطار ليتم إصدار البوليصة وإطلاع الصناعي على التغطيات والاستثناءات ليكون على دراية بكل التفاصيل في حال وقع أي حادث».

وتمنى أن تحذو الوزارات كافة حذو وزارة الصناعة وتتخذ قرارات تنمي قطاع التأمين وتحمي القطاعات الاقتصادية.

وتوقع طريقه أن يشهد قطاع التأمين في المرحلة المقبلة تقدماً، واعتبر أن السبيل لإحراز هذا التقدم يكون من خلال طرح برامج جديدة تتوافق وحاجات الزبائن.



تمضي الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين، بالرغم من كل التداعيات السلبية للإضرابات السياسية والأمنية في لبنان والمنطقة، قدماً في تنفيذ خطتها التوسعية، إذ تعمل على طرح برامج جديدة تلبي حاجات زبائنها المختلفة، كما طوّرت برامجها المعلوماتية ووسّعت مراكز عملها.

لبنان تساهم في تكبير المحفظة التأمينية. وإذ رأى أن صغر هذه المحفظة بالنسبة إلى عدد الشركات الموجودة في القطاع يرفع حدة المنافسة بينها، شدّد على ضرورة عدم انحراف هذه المنافسة عن طريقها الصحيحة حيث إن انحرافها يؤدي إلى تدني الأسعار ويعرض الشركات لخطر عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنين.

تنمية القطاع

وفي إطار حديثه عن تنمية القطاع، أشار طريقه إلى أن «وزارة الإقتصاد أعدت استراتيجية لتنمية قطاع التأمين على المدى المتوسط وهي تستطيع أن تقوم بمهام

قطاع التأمين قادر على

تحمل الضغوطات على المدى المتوسط، إذ إن الشركات تتمتع

باحتياطات كافية لمواجهة أي

أخطار يمكن أن تحدث

وتحرص الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين على تلبية زبائنها بشكل سريع وتدفع كل ما يتوجب عليها تجاه المؤمنين والدولة بهدف زيادة محفظتها التأمينية، إذ إن قطاع التأمين يتميز ببيع خدمات، والخدمة ليس فيها أي شيء ملموس، ما يجعل من آلية عملها الطريقة الأنسب للحفاظ على زبائنها.

وأشار نائب رئيس جمعية شركات الضمان ومدير عام شركة الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين إيلي طريقه إلى أن «الإعتماد اللبناني للتأمين تعمل مع مصرف الإعتماد اللبناني، وبالتالي فإن زبائن المصرف هم زبائنها وتجهد بشكل مستمر على تقديم أفضل الخدمات التأمينية لهم لتحافظ على ثقتهم وولائهم».

ولفت طريقه في حديثه مع «الصناعة والإقتصاد» إلى أن هناك تحديات كثيرة تواجه قطاع التأمين أبرزها محدودية المحفظة التأمينية التي تتقاسمها الشركات العاملة في القطاع، ما يسلب الضوء على ضرورة جذب استثمارات جديدة من خارج

SAFEGWAY



Enjoy **secure driving**

SAFESTEPS



Secure their **education**

SAFETRAVEL



Your **guaranteed safety** across the world

SAFEMIND



Feel **safe and sound**

SAFEGUARD



For a **better protection** against accidents

Bancassurance products



CREDIT LIBANAIS D'ASSURANCES
ET DE REASSURANCES SAL

T R U S T U S



التراجع الاقتصادي يطاول قطاع التأمين وأرباح الشركات تتدنى ميرزا: للسراع في معالجة مسألة صناديق التعاضد

لم يفلح التراجع الاقتصادي الذي طاولت شظاياه قطاع التأمين اللبناني في فرض التشاؤم على رئيس جمعية شركات الضمان السابق أسعد ميرزا، إذ شدد على تفاؤله بأداء القطاع في العام 2015، ورأى في حديث لـ «الصناعة والاقتصاد» أن عام 2015 سيكون أفضل لأن الدول الإقليمية والعالمية تسعى إلى أن يكون لبنان في وضع مريح وبالتالي سيتحسن قطاع التأمين كما كل القطاعات الاقتصادية في لبنان».

النمو المتدنية هذه لم يسجلها القطاع منذ سنوات، حيث كان معدل النمو السنوي في القطاع خلال الأعوام السابقة 17%.

وأعلن ميرزا أن أرباح شركات التأمين الـ 51 التي يتألف منها القطاع بلغت حوالي 100 مليون دولار. وهذا رقم متواضع جداً بالنسبة لقطاع مالي».

وكشف أن «قطاع السيارات سجل انخفاضاً في الأقساط المدفوعة بنسبة 1% رغم ارتفاع عدد البوالص نتيجة توجه اللبنانيين نحو السيارات المتدنية السعر وتحديداً الكورية»، وأعلن أن «فرع التأمين البحري سجل انخفاضاً طفيفاً، في حين سجل فرعا الحياة والاستشفاء ارتفاعاً قليلاً».

صناديق التعاضد

وإذ شدد ميرزا على أن القطاع ليس متعباً حيث إن الشركات لا تزال تدفع الحوادث، رأى أن «وضع معيدي التأمين اليوم أصبح صعباً، ما يحتم على وزارة الاقتصاد الإسراع في معالجة مسألة صناديق التعاضد مع وزارة الزراعة، كون هذه الصناديق تضارب على شركات التأمين».

وقال: «الشركات زارت الوزير أكرم شهبوب الذي استغرب

كمؤشر على إيمانه وإيمان الجمعية بمستقبل قطاع التأمين وأهميته، أعلن ميرزا أن «الجمعية نجحت منذ فترة، وسط تنافس قوي بين الجمعيات وممثلي الدول ورغم الظرف الصعب، في انتزاع الموافقة على استضافة لبنان للمؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد العام العربي الذي سيعقد في بيروت في أيار 2016». واعتبر أن «استضافة بيروت لهذا المؤتمر إنجاز مهم للجمعية إذ إنه يشكل فرصة لتأكيد الدور الطليعي لقطاع التأمين اللبناني، والدور الذي يؤديه على الصعيد الاقتصادي، فمن شأن المؤتمر الذي سيحضره ما بين 2500 و 3000 شخص من خارج لبنان التأثير إيجاباً في جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وخصوصاً السياحة والخدمات».

تراجع القطاع

وأشار ميرزا إلى أن «التراجع الذي تشهده معظم قطاعات الاقتصاد اللبناني يطاول قطاع التأمين الذي عانى وما يزال يعاني من تداعيات الأزمة السياسية، الأمنية، الداخلية والإقليمية». وكشف أن «نسبة النمو التي سجلها القطاع والتي بلغت 7% لا يمكن اعتبارها تقدماً إذ إنها نتجت من غلاء بوالص الاستشفاء». ولفت إلى أن «نسبة

● شركات التأمين ترشد الصناعي إلى الطريق الصحيحة عبر إعطائه فكرة عن التغطيات وتبنيه على ضرورة الالتزام بشروط البوليصه

● أن الأوان لإقرار قوانين جديدة في قطاع التأمين، فخلال 16 عاماً تتغير أشياء كثيرة في أي بلد في العالم وليس فقط في لبنان

وكشف ميرزا أنه «في حال التأمين على المصانع الكبيرة، يجب أن يكون هناك استشاري إما من قبل شركة التأمين أو الوسيط. وتقع على عاتق الاستشاري مهمة تعريف الصناعي إلى مكامن الخطر الموجودة في مصنعه والتي قد تعرضه للإفلاس إذا ما حصل حادث». وشدد على أنه «عندما يكون هناك عقد بين شركة التأمين والصناعي، تصبح الشركة ملزمة بتغطية كل البنود الموافق عليها في العقد. وكما تتفادى الشركات المشاكل مع المؤمن، تعتمد إلى إعطاء الصناعي فكرة عن التغطيات التي يحتاجها المصنع، وتنبهه إلى أن عدم التزامه بالشروط قد يعفيها من تغطية الحادث».

واقع القطاع

واعتبر ميرزا أن «شركات التأمين لم تعد قادرة على تحفيز القطاع عبر إعطاء حوافز لزيائنها»، وشرح قائلاً: «منذ 10 سنوات، كان سعر بوليصة السيارة

يتراوح بين 120 و 150 دولار، واليوم يتراوح سعرها بين 90 و 100 دولار، ما يعني أن أرباح الشركات قد تدنّت، وهذا يعيق تقديم الحوافز من قبلها».

وإذ لفت ميرزا إلى أن وزارة الاقتصاد تقوم بعمل جيد لجهة تحسين القطاع، أعرب عن «عته عليها إذ يجب أن تبحث جدياً مع وزارة الزراعة تحسين القطاع عبر معالجة موضوع صناديق التعاضد».

وفي حين اعتبر أن عمل لجنة مراقبة هيئات الضمان في لبنان أصبح أفضل، رأى أن من شأن مجازاة الشركات التي تنهت من مسؤولياتها تحسين صورة القطاع.

وقال: «الوزارة تؤدي دور الحكم وليست لها صلاحية في إلزام الشركات، لكن تدخلها في الموضوع يجبر الشركة على تحمل مسؤولياتها وهذا شيء مهم فليست كل الشركات جيدة». وتابع: لجنة الشكاوى تقوم بعملها إذ تطلب الملف وتدرسه وإن كان هناك حق للمؤمن يأخذه. علماً أن المؤمن في كثير من الأحيان لا يكون على حق، فهناك ملفات كثيرة لشركات التأمين محقة فيها».

وعن القوانين المنظمة للقطاع، قال ميرزا: «أن الأوان لإقرار قوانين جديدة، إذ إن القانون الساري اليوم يعود إلى عام 1999، ومن الطبيعي أن تتغير أشياء كثيرة خلال 16 عاماً في أي بلد في العالم وليس فقط في لبنان».

أضاف: «أعد قانون في 2004 أو 2005 وسمي بالقانون الكندي وقد أنجز عبر شخص كندي. ولكن آنذاك استتالت الحكومة ولم يبصر هذا القانون النور كما أنه يحتاج إلى بعض التعديلات».

بدوره تبعية هذه الصناديق لوزارة الزراعة، فهذه الصناديق تشبه إلى حد كبير شركات التأمين وتبلغ محفظتها التأمينية 350 أو 400 مليون دولار، إلا أنها تعمل من دون ضوابط في حين أن شركات التأمين تعمل تحت سقف القانون وتدفع الضرائب».

وأضاف: «شركات الضمان لا تريد إلغاء صناديق التعاضد، ولكن تريدها أن تكون تابعة لوزارة الاقتصاد لتكون عليها رقابة. اتحاد صناديق التعاضد يضم حالياً 62 صندوقاً ولكن بحسب رئيسه يبلغ عدد هذه الصناديق 90 صندوقاً، أي أن عددها يفوق عدد شركات التأمين وهذا طبعاً لأنها تحقق أرباحاً كبيرة».

التأمين على المصانع

وفي رد على سؤال حول احتلال قطاع التأمين مرتبة متواضعة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد المحلي، قال ميرزا: «حجم الأقساط في القطاع مليار و400

مليون دولار وهذا ليس برقم متواضع بالنسبة إلى الواقع اللبناني، فليبنان ليس كالدول الأوروبية أو الخليجية حيث يوجد تأمين إلزامي على كل شيء، اليوم هناك قانون تأمين إلزامي على السيارات يظنه البعض ضريبة قامت الدولة بفرضها رغم أهميته كونه يغطي الأضرار الجسدية. كما أن هناك تأمين إلزامي على المصانع فرضه وزير الصناعة السابق فريخ صابونجيان عقب الحريق الذي شب في مصنع السجاد في الصفرا والذي أدى إلى خراب كبير، وبموجبه أصبح الصناعيون مجبورين على التأمين قبل تجديد الشهادة الصناعية».

وشكر ميرزا الوزير صابونجيان على قراره بجعل التأمين على المصانع أحد الشروط الرئيسية للحصول على الترخيص والشهادة الصناعية كونه يزيد من المحفظة التأمينية في القطاع ويحمي الصناعيين في آن واحد.

وأشار إلى أن شركات التأمين تقوم بثلاث بوالص للمصنع، بوليصة الحريق، بوليصة حوادث العمل، وبوليصة المسؤولية المدنية تجاه الغير. ولفت إلى أنه «بالرغم من أن الوزير صابونجيان كان قد فرض إبراز البوليصة والوصل لتجديد الشهادة، هناك صناعيون لا يؤمنون على كل المصنع حتى لا يدفعوا قسطاً كبيراً. ورأى ميرزا في توجه الصناعيين هذا خطأ كبيراً، موضحاً أن شركات التأمين لا تستطيع إلزام الصناعيين بشيء، فهي ترشدهم إلى الطريق الصحيحة، وإذا كانوا لا يريدون، فقط تطلب إليهم توقيعاً على العقد الذي يتضمن الأشياء التي يريدون تأمينها».

ميد غلف ... الريادة في عالم التأمين

شرقاوي: يميزنا وفاؤنا الدائم والقوي لعملائنا

تتناسب واحتياجات ومتطلبات العملاء. ويعمل هذا الفريق بتوجيه من القيميين على الشركة ويأتي في طلبتهم الرئيس التنفيذي لمجموعة ميدغلف السيد لطفى الزين الذي يعرف عنه عمق تفكيره ورؤيته المستقبلية وتمتعه بخبرة كبيرة ليس لها مثيل انعكست على سياسة ميدغلف التي تضع العميل المضمون في سلم أولوياتها وتحرص على إشعاره بالأمان عبر وقوفها إلى جانبه وتلبية متطلباته في مختلف الظروف». وأكد أن ميدغلف تولي فريق عملها اهتماماً خاصاً، فتقوم بدورات تدريبية بشكل دوري وتعمل دائماً على تحسين مواردها البشرية بخبرات جديدة.

المنافسة

وأشار الشرقاوي في إطار حديثه عن المنافسة بين الشركات العاملة في القطاع إلى أن «ميدغلف إسم رائد وقوي في عالم التأمين. فنقاط القوة التي تملكها الشركة سمحت لها بالتألق في حلبة المنافسة، حيث كان سلاحها الأبرز مصداقيتها الكبيرة التي تتمثل بوفائها الدائم والقوي لعملائها». ولفت إلى أن ميدغلف تتمتع بحضور إقليمي وأوروبي عبر تواجدها في البحرين، لبنان، السعودية، قطر ولندن، وتسعى إلى التوسع في بلدان مهمة كمصر والخليج.

وإذ نوه بنسبة الوعي التأميني المنتشرة في السوق اللبنانية، رأى أنها لا تحوي مشاريع كبيرة كما الأسواق العربية التي تتميز بحفظات تأمينية كبيرة وعمولات عالية. وأشاد شرقاوي بالخط التوعوي الذي تسلكه شركات التأمين، مشيراً إلى أن «البقاء إلى جانب الزبون وتوعيته أمر أساسي في سياسة ميدغلف، لكن الشركة تحرص على أن تكون هذه التوعية فعلية ولا تتخطى حدود عمل الشركة».



القوة المالية الثابتة والخبرة في تقديم منتجات التأمين المركبة في مختلف المجالات، جعلتا ميدغلف تتربع على عرش الصدارة في قطاع التأمين لسنوات طويلة.

ففي عام 1981، بدأت ميدغلف نشاطها في لبنان، وتمكنت خلال فترة وجيزة من اجتياز تحدي المنافسة الحادة واحتلال موقع ريادي في سوق التأمين.

ولم يقتصر نجاح ميدغلف على الداخل اللبناني، إنما غزا بلداناً عربية مختلفة متسلحاً بصوابية رؤية الرئيس التنفيذي لميدغلف لطفى الزين ودينامية رأسمال الشركة البشري اللذان يشكلان عاملاً أساسياً خلف اندفاع الشركة لخدمة زبائنها الذين يبادلونها الثقة والولاء.

التأمين في منطقة الشرق الاوسط نظراً لقوتها المالية الثابتة وخبرتها الطويلة في تقديم منتجات التأمين المركبة في مختلف المجالات كالهندسة والطيران والممتلكات والتأمين الطبي وتكفل الحياة».

وأضاف: «إضافة إلى نوعية وسرعة خدماتها لعملائها، تتميز ميدغلف بضمها لفريق عمل متخصص يعمل باستمرار على تصميم وثائق وحلول تأمين مبتكرة

أشار في هذا الإطار مدير ميدغلف فادي شرقاوي في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» إلى أن «احتلال ميدغلف على مر السنوات للمركز الأول في سوق التأمين ليس سوى دليل على أمور عدة أبرزها علاقة ميدغلف القوية بعملائها». وشدد على أن «ميدغلف قادرة على الوقوف إلى جانب زبائنها في مختلف الظروف، كونها تأتي ضمن مجموعة كبيرة تحتل مركزاً سباقاً في سوق



انعكاسات سلبية

ورأى الشرقاوي أن قطاع التأمين في لبنان نجا من الانعكاسات السلبية للاضطرابات في لبنان والمنطقة، واعتبر أنه على المدى الطويل قد تطلت تداعيات التراجع الإقتصادي الناتج من هذه الاضطرابات القطاع، إضافة إلى أن عدم الاستقرار الأمني قد يدفع شركات التأمين ومعيدي التأمين إلى الابتعاد عن العمل مع شركات معينة في بعض الدول التي تشهد أوضاعاً غير مستقرة.

وأوضح الشرقاوي أن أبرز التحديات التي يواجهها القطاع في لبنان هي عدم وجود استقرار ونمو في البلد بشكل عام، إذ يوجد عدد قليل من المشاريع تنهافت عليها كل شركات القطاع وهذا ما يخلق منافسة حادة جداً. واعتبر أنه في حال حصول ازدهار إقتصادي سيصبح هناك مشاريع أكثر وطبعاً سيتحسن الوضع.

وفي رد على سؤال حول دعوة تقرير للبنك الدولي إلى تقليص عدد شركات التأمين في السوق اللبنانية، قال: «برأيي يجب أن يطلق عدد أكبر من المشاريع لخلق حال من الازدهار في السوق لتعمل الشركات بشكل أكبر. إضافة إلى أن السوق تحوي شركات صغيرة تعجز في معظم الأحيان عن مواكبة حاجات الزبون، وهذا يسلط

■ إضافة إلى نوعية وسرعة خدمتها لعملائها، تتميز ميدغلف بضمها لفريق عمل متخصص يعمل باستمرار على تصميم وثائق وحلول تأمين مبتكرة تتناسب مع احتياجات ومتطلبات العملاء

■ تتمتع ميدغلف بحضور إقليمي وأوروبي عبر تواجدها في البحرين، لبنان، السعودية، قطر ولندن، وتسعى إلى التوسع في بلدان مهمة كمصر والخليج

■ ميدغلف تولي فريق عملها اهتماماً خاصاً، فتقوم بدورات تدريبية بشكل دوري وتعمل دائماً على تحسين مواردها البشرية بخبرات جديدة

المصانع، واعتبر أنه قرار يحمي الصناعي ويساهم في نجاح القطاع كونه يحمي الصناعي من تكبد خسائر كبيرة وبالتالي يضمن استمرارية المصنع وفرص العمل للعمال والموظفين. وأشار إلى أن ميدغلف تأخذ في عين الاعتبار لدى اكتتاب عقد التأمين أموراً عديدة تتعلق بحجم المخاطر وشروط الأمان المتوفرة لتؤمن بوليصة تعطي تغطية شاملة للمضمون.

الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير لتنظيم السوق أكثر عبر دمج الشركات أو اتخاذ تدابير أخرى».

ورأى شرقاوي أن تنظيم القطاع يتطلب إجراءات عديدة أبرزها اختيار وسطاء ومندوبي تأمين يتميزون بمعرفة واسعة في الأمور التأمينية ليتمكنوا من تقديم بوالص مميزة للمؤمنين تلي حاجاتهم.

حماية الصناعي

وأشاد شرقاوي بقرار التأمين على

«أروب» للتأمين: الإمتياز في الخبرة والتفاني في الخدمة! بكداش: لنشر ثقافة التأمين وتطوير القطاع الصناعي



تأسست «أروب» للتأمين في العام 1974، ونجحت في الإرتقاء لتصبح من أبرز شركات التأمين في لبنان. فمذ نشأتها، حافظت «أروب» على وتيرة نموّ متزايدة، ونشطت في مختلف ميادين التأمين، ملتزمة الثقة والنزاهة والإحترام والمهنية والتفاني.

أكد رئيس المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي ونائب رئيس مجلس الإدارة ومدير عام شركة «أروب» للتأمين، فاتح بكداش في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» أنّ اللبنانيين يتمتعون بثقافة تأمينية كبيرة مقارنة بشعوب المنطقة، وأن نسبة الوعي التأميني في لبنان ارتفعت على مرّ السنوات، مشدداً على أنّ قطاع التأمين في نموّ مستمرّ حيث بات يشكّل نحو 3.5% من الناتج المحلي.

السابق فريج صابونجيان عام 2011، بجعل التأمين على المصانع والمعامل إلزامياً وأحد الشّروط الرئيسية للحصول على الترخيص والشهادة الصناعية، لفت بكداش إلى أنّ «الوزير صابونجيان يستحق تحية تقدير وشكر على هذا الإنجاز. وأضاف: «لم يعتبر الصناعيون قرار الترخيص ضريبة مفروضة عليهم، بل أدركوا جيداً أنّ الهدف من هذا القرار هو التشدد في شروط السلامة العامّة والحفاظ على سلامة العمّال في الوقت نفسه».

وعن التغطيات التي يتضمّنّها عقد التأمين للمصانع، قال بكداش: «يتضمّن عقد التأمين ثلاث تغطيات إلزامية هي: تغطية شاملة ضدّ الحريق والأخطار الإضافية التابعة له، تغطية العمّال ضدّ طوارئ العمل، وتغطية المسؤولية المدنية ضدّ الغير. كما يأخذ بعين الإعتبار معايير عدّة أساسية منها وصف البناء، وتاريخ إنشائه، وعدد

العام 2015، بحسب ما صرّح به معالي وزير الإقتصاد ألان حكيم، لكونه من القطاعات الحيوية والأساسية في البلاد. هذا وقد خصّصت الوزارة خطاً ساخناً لتلقّي الشكاوى المرتبطة بالتأمين، ما يعطيها دور الحكم في فضّ النزاعات.

التأمين الإلزامي على المعامل والمصانع

وتعليقاً على قرار وزير الصناعة

**على وزارة الإقتصاد دعم
قطاع التأمين عبر إقرار
قوانين وإصدار قرارات
تنظم العمل فيه، إذ
إن تحديث القطاع يبدأ
بعصرنة هذه القوانين**

وأشار بكداش إلى أنّ هذه النسبة بدأت بالإرتفاع خلال العام 2000 عندما باشرت المصارف بتسليف قروض السيارات وتطوّرت عام 2003 عندما طبّق التأمين الإلزامي للمركبات ضد الأضرار الجسدية بنجاح، ولا سيّما أنّه وفرّ غطاءً صحياً وإستشفائياً لعدد كبير من الأشخاص المتضررين من حوادث السير.

وزارة الإقتصاد

وفي رد على سؤال حول دور وزارة الإقتصاد في تنمية قطاع التأمين، أضاء بكداش على أهمية حماية القطاع ومصالح الشركات عبر إقرار القوانين العالقة في الأدرج وإصدار قرارات حديثة تنظّم عمل شركات التأمين والوسطاء والخبراء الإكتواريين. وأضاف أنّ تطوّر القطاع يبدأ بعصرنة القوانين وأنّ لديه أملاً كبيراً بأنّ التأمين من أولويات الدولة خلال



المحافظة والواضحة. فبشكل عام، هناك تحسّن في النّتائج على الرّغم من النّمو الضّئيل في الأقساط. غير أنّ فرعي التّأمين البحري والتّأمين الخاص بقروض الصّيرفة بالتّجزئة هما الأكثر تراجعاً، خصوصاً بعد إقرار مصرف لبنان دفع المقترض 25% من قيمة ما يشتريه من سيارة أو غيره».

ورداً على سؤالنا عن الفروع الخارجية لـ«أروب» في مصر وسوريا، قال: «في مصر يشهد الإقتصاد تحسّناً ملحوظاً خصوصاً مع تلقّي مصر الدّعم الخارجي، وقد لمسنا انتعاشاً في مختلف القطاعات، كما أنّ كلّ المؤسّرات تدل على أنّ مستقبل شركتنا في مصر مطمئن، وتحديداً بعد حصول بنك لبنان والمهجر في مصر على ترخيص بمزاولة تسويق خدماتنا التّأمينية في فروعها، ونحن ماضون قدماً في هذا المشروع. وفي سوريا، نتائج الشركة جيّدة وإيجابية رغم الأوضاع المحليّة الصّعبة والخسائر الإقتصاديّة الكبيرة».

حققت أروب عام 2014 نتائج جيدة بفضل اتباعها تقنية إكتتاب حكيمة وصائبة مع الحفاظ على سياسة عملها المحافظة والواضحة

وإزالة الحطام، والسّرقه. ولفت بكداش إلى أهميّة توجّه المصانع نحو توعية وتنقيف العمّال حول كميّة التصرّف في حال حدوث حريق أو أي طارئ في المصنع. وذكر أنّ «أروب» قامت بتدريب موظّفيها من قبل الدّفاع المدني في هذا الإطار عند نقل المركز الرّئيسي الجديد إلى الزلّقا.

عام 2014

وتقيماً لعمل الشركة لعام 2014، أكّد بكداش أنّ «أروب» حقّقت نتائج جيّدة بفضل اتباعها تقنيّة إكتتاب حكيمة وصائبة مع الحفاظ على سياسة عملها

الطوابق ووجهة استعماله وطبيعة النّشاط المزاوّل، ووصفاً لجوار المصنع والمعدّات المتميّزة داخله كالمصاعد والرّافعات. كما يتطلّب معلومات عن واقع التّمديدات الكهربائيّة، وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة إنذار وحسّاسات الدّخان والحريق وتسربّ الغاز وارتفاع الحرارة. وتشمل البنود التي يتم تأمينها: البناء، البضائع، الأثاث والأدوات ومفروشات المكتب، الديكور، الموادّ الأوليّة، الآلات والمعدّات. وهناك أخطار إضافية تُلزم وزارة الصّناعة المصانع بتأمينها وهي المسؤوليّة تجاه الجيران والغير والشركاء في الملك في حال وجودهم». من جهة أخرى، أوضح أنّ هناك أخطاراً إضافية إختيارية يمكن طلب تأمينها وتشمل أضرار المياه، الصّواعق، سقوط مركبة جويّة، إصطدام مركبة، الهزّات الأرضيّة أو الزّلازل، الفيضانات والعواصف والرّوابيع، الدّخان العرضي، الإضرابات أو أعمال الشّغب أو العصيان المدني، وخسارة الأرباح،

أدير للتأمين : ثلاثة عقود من العمل في التأمين المصرفي رينيه خلاط : لإقرار قوانين تشجع التأمين والادخار

سوى 2 % من محافظتها انطلاقاً من قناعتها أن مسؤولية الاستشفاء تقع على عاتق التعاونيات كونها تسمح للمستهلك بتوفير ما يقارب 30 % من مجمل التكلفة.

ورأى السيد خلاط أن أبرز التحديات التي يشهدها القطاع تتمثل بعدم تطبيق كافة القوانين، وإعتبر أن وزارة الإقتصاد خطت خطوة كبيرة في طريق الرقابة وقامت بعمل جبار لكن التدخلات السياسية حالت دون أخذ الإجراءات اللازمة. ولفت إلى أن «هناك عدد كبير من شركات تأمين تتخطى حاجات السوق اللبناني ولا تتقيد بالمعايير والأسس الصحيحة للتأمين».

مستقبل مزدهر

وفي حين إعتبر السيد خلاط أن الاضطرابات في المنطقة لم تطاول قطاع التأمين بشكل مباشر، أشار إلى أن أدير مستمرة في عملها في السوق السورية رغم ما تعانيه هذه السوق من انكماش نتيجة الأحداث الجارية، فهناك آمال كبيرة معلقة على السوق السورية وأدير ستبقى على أتم الإستعداد لمرحلة إعادة الإعمار التي يأمل أن تبدأ في وقت قريب. وفي إطار حديثه عن عمل الشركة في السوقين اللبنانية والسورية، أشار السيد خلاط إلى أن السوق اللبنانية متطورة إلى حد كبير ولا سيما أن اللبنانيين يتمتعون بدرجة عالية من الوعي في ما يتعلق بقطاع التأمين. وأشار إلى أن السوق السورية تتميز بوجود مشاريع وإمكانيات كبيرة لم يتسن لأدير الغوص فيها.

وأعرب السيد خلاط عن تفاؤله الكبير بمستقبل الإقتصاد اللبناني، وقال: «لبنان مستقبلي مزدهر، فشعبه ناشط ومركزه الجغرافي والمناخي يعطيه حسنات وباعتقادي أن لبنان هو مستقبل الشرق الأوسط».



تشجيع الادخار

وإعتبر السيد خلاط أن لبنان يفتقد لقوانين تشجع المواطنين على التأمين والادخار كما هي الحال في بلدان العالم المتطورة، حيث تعتمد تلك الدول إلى ربط أقساط التأمين بتخفيض معدلات الضرائب بهدف تشجيع الادخار وبوالص التأمين على الحياة لما تؤمنه من استقرار على الصعيد العائلي وعلى صعيد المجتمع ككل.

ولفت إلى ضرورة تشجيع شركات التأمين لمنح تقديرات لموظفيها على صعد الاستشفاء، الحياة أو الادخار. فالיום إن هذه الشركات قادرة على منح هذه التقديرات إلا أنها تصطدم بعائق إدراج هذه العطاءات كزيادة على الراتب وخضوعها لضرائب معينة.

وإن أشار إلى أن جزءاً كبيراً من محافظات شركات التأمين تعود لأقساط الإستشفاء، شدد على أن أدير لم تسلك هذه الطريق ولا تشكل أقساط الاستشفاء

لبنان يفتقد لقوانين تشجع المواطنين على التأمين والادخار كما هي حال بلدان العالم المتطورة

تأسست شركة أدير للتأمين عام 1983 كعضو في مجموعة بنك بيبيلوس، وعملت على مدى ثلاثة عقود على تقديم أفضل المنتجات التأمينية فتمكنت من التطور على مدى السنوات لتصبح واحدة من الشركات الرائدة في حقل التأمين.

ووفقاً لرئيس مجلس الإدارة والمدير عام لشركة أدير للتأمين السيد رينيه خلاط فقد شكل التخصص بالتأمين المصرفي أحد أهم أسباب نجاح أدير فوجود مصرف مرموق كبنك بيبيلوس إلى جانب الشركة إضافة إلى وجود شريك فرنسي NATIXIS-ASSURANCES أكسب الشركة نقاط قوة كثيرة ساهمت في إثبات وجودها بين الشركات العاملة في القطاع التأميني. وشدد السيد خلاط على أهمية «التأمين المصرفي» الذي يتميز بعمولات منخفضة نسبياً ويطلق تكامل بين منتجات المصرف وشركة التأمين، إذ إن أدير تقدم لزبائن المصرف منتجات تأمينية وهذا التعاون يصب في مصلحة المستهلك. وكشف أن القيمين على أدير مؤمنون بنجاح «التأمين المصرفي» ويطمحون بالبناء عليه للتوسع في كل بلدان العالم العربي وأفريقيا الشمالية. وقال: «إنطلاقاً من إيماننا بالتأمين المصرفي ونظراً للخبرة التي اكتسبناها على مدار السنوات في هذا المجال والتي تجعل منا متخصصين فيه وتعطينا سمات تفضيلية تؤمن نجاحنا، نطمح للتوسع في العالم العربي عبر تأسيس مجموعة تضم مصرفاً وشركة تأمين، هنا تكمن شراكة إستراتيجية بين شركة التأمين والمصرف».

امانة انشورنس .. السبّاقة في حقل التكنولوجيا

سالم: لحصر المنافسة بتطوير الخدمة

«رافقتكم الامانة» تحت هذا الشعار تعمل شركة «امانة انشورنس» في قطاع التأمين متسلحة بخبرة تفوق الثلاثة عقود في قطاع التأمين، ما مكنها من التميّز في السوق اللبنانية المشبعة بعدد شركات كبير، اذ سلكت طريق الابتكار لتكون السبّاقة في حقل التكنولوجيا بعدما تبنت أحدث تقنياته بطرح بيع عقود التأمين عبر موقعها الإلكتروني.



تقع بين المضمونين وشركات التأمين تعود لعدم قراءة المضمون بدقة لعقود التأمين والتوسع في فهمها لا سيما لجهة تفاصيل التغطيات والاستثناءات.

تطوير القطاع

وشدد سالم على «الدور الفعال للجهات الرقابية التي من شأنها المساهمة في استقرار سوق التأمين، ولفت الى ان الهيئات الرقابية مطالبة بوضع المزيد من الضوابط للحد من المنافسة الحادة التي يشهدها القطاع، فالتأمين يقوم على اسس فنية وليس على مضاربة، وبالتالي يجب حصر المنافسة بتطوير الخدمة».

واشار الى «ان قطاع التأمين لا يزال يحتل مرتبة متواضعة بالنسبة الى حجم الاقتصاد نتيجة تنحي المواطنين عن منتجات التأمين الكثيرة والاكتفاء بما هو الزامي منها نظراً للضغوطات المالية الكثيرة التي تضعف قدراتهم الشرائية لا سيما في ظل التراجع الاقتصادي الذي يعيشه لبنان والذي ارتفعت حدته في السنوات الأخيرة وادى الى انخفاض معدل نمو قطاع التأمين الى 3.5% عام 2014».

تأمين المصانع

واشار سالم الى ان «الشركة لا تتطلع حالياً نحو العودة الى السوق العربية في السعودية او الانفتاح على اسواق اخرى نظراً للقوانين الجديدة المقررة والتي رفعت رأسمال شركات التأمين الى حد كبيرة اضافة الى تقييدها لحرية المستثمر».

وفي تعليق على قرار وزير الصناعة بالزامية التأمين على المصانع، رأى سالم ان ما قامت به وزارة الصناعة هو انجاز كبير لمصلحة القطاع الصناعي حيث انه يجنب الصناعيين دفع مبالغ كثيرة وتكبد خسائر نتيجة حوادث او سرقات قد تعرضهم للإفلاس. ودعا سالم الصناعيين الى التعمق في معاني التأمين وعدم التعامل مع قرار الوزارة كضريبة مفروضة على القطاع محاولين التهرب منها، فالتأمين لا يبدو رخيصاً الا عند وقوع الحادث. واعتبر انه من الضروري جداً على الصناعي الاستعانة بإستشاريي تأمين لتقييم الاخطار وشرح التغطيات والتمسك بالشفافية عند اعطاء كامل الحقيقة حول قيمة الموجودات وعدد العمال ورواتبهم، اذ ان معظم المشكلات التي

ويأتي تميّز «الامانة انشورنس» هذا في اطار سعيها الدائم الى تقديم افضل الخدمات التأمينية لعملائها معتمدة على الكفاءة المهنية التي يتمتع بها فريق عملها، والشفافية التي تمارسها مع عملائها بهدف اضافة المزيد من التميّز الى مسيرة الشركة الحافلة بالنجاحات محلياً وعربياً.

ولفت مدير عام شركة امانة انشورنس رجا سالم الى ان «الشركة تتمتع بخبرة كبيرة في سوق التأمين اللبنانية والعربية حيث عملت لسنوات طويلة في السوق السعودية الى جانب السوق اللبنانية، وهي تستثمر هذه الخبرة مراعية التطور الذي تشهده اسواق العالم ككل لا سيما على الصعيد التكنولوجي». واعلن ان «امانة انشورنس واطرافها واطرافها كانت السبّاقة في السوق اللبنانية بطرح بيع عقود التأمين الكترونياً، اطلقت مؤخراً عقداً جديداً للتأمين الشامل على السيارات يتيح للمؤمن اصلاح سيارته لدى الكاراج الخاص بوكلاء السيارات في لبنان، كما طرحت منتجات تأمينية مميزة ابرزها التأمين على المنازل ضد الحريق».

اكسا الشرق الاوسط .. قرن من الاحتراف والابتكار في عالم التأمين نسناس: السوق تشهد مضاربات ضارية



التزام رهان التقدم والتحديث والتعاون ميّز عمل «مجموعة اكسا» على مدى اكثر من قرن، اذ حرصت على معايير الانفتاح والتطوير فنجحت في تأمين امن وطمأنينة وراحة بال زبائنها.

واشار مدير عام «اكسا الشرق الاوسط» ايلي نسناس الى ان الشركة تعمل على اطلاق منتجات فريدة من شأنها مواكبة تطلعات عملاءها وتلبية حاجاتهم. وقال: «في هذا الاطار، اطلقت اكسا اول بطاقة ائتمان لقطاع التأمين في المشرق العربي تسهل خدمات المتعاملين مع الزبائن وتسهل الخدمات التأمينية بما يزيد الثقة والاستمرارية، معتمدين مبادئ اكسا: «الاحتراف، الابتكار، احترام الوعود والالتزام بها وروح فريق العمل»، مؤكدين نهجنا في التزام رهان التقدم والتحديث والتعاون. هذا المنتج

هو ثمرة التعاون بين اكسا الشرق اوسط AXA ME وشركة VISA وتشكل هذه البطاقة الائتمانية منتجاً فريداً من نوعه من حيث المزايا والخصائص والخدمات التي تقدمها اهمها انها معترف بها في جميع انحاء العالم (بما في ذلك تأسيرة الشنغن) وكاش باك 1 + % 1 (تصبح مؤهلاً للحصول على قيمة 1 % الاضافية عند تسديد قسط التأمين) وكذلك بطاقة بلاتينية مجانية مدى الحياة».

كون حرائق المصانع تنتج مخاطر واضرار بشرية ومادية وبيئية وصحية جسيمة. ومن شأن التأمين مساعدة الصناعي على العودة الى عمله عبر تعويضه عن خسائر الحريق وبالتالي تحميه من الافلاس وتحمي موظفيه من البقاء بلا عمل».

واقع القطاع

وفي رد على سؤال حول واقع قطاع التأمين والمشاكل التي يواجهها في ظل الازمة السائدة في لبنان والمنطقة، قال نسناس: «قطاع التأمين يعاني من تداعيات الازمة السياسية والامنية الداخلية. ولكن يمكن وصف الوضع الحالي بالمقبول بالرغم من حال عدم الاستقرار الذي يسود دول منطقة الشرق الأوسط، والذي يتأثر به لبنان بطبيعة الحال».

واعتران سوق التأمين في لبنان تشهد مضاربات ضارية اذ تعتمد شركات كثيرة الى خفض الاسعار لاجتذاب المزيد من الزبائن. وفيما اشار الى ان شركات التأمين الوطنية تجهد لتقديم كل حديث وجديد للمستهلك اللبناني، اعتبر ان «أولويات هذا المستهلك باتت في مكان آخر، حيث أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تضغط على قدراته وإمكاناته المالية فتجعلها في تراجع مستمر».

التأمين على المصانع

ولفت نسناس الى ان «أكسا تقدم العديد من العروض التأمينية الخاصة للصناعيين، التي تجمعها معهم علاقات مميزة عدى انها تتفوق على غيرها من الشركات التأمينية في الحصة السوقية».

وفي سياق حديثه عن قرار وزير الصناعة فريج صابونجيان بالزامية التأمين على المصانع، رأى ان هذا القرار يأتي في اطار «اخذ الاحتياطات والتدابير الضرورية والتي تبدو بديهية لانشاء مصنع بوجوب الزامية التأمين على المصانع». واعتبر «انه مشروع كامل متكامل بين جمعية الصناعيين ووزارة الصناعة».

واضاف: «وزارة الصناعة فرضت شروط خاصة تلزم اصحاب المصانع وجوب إلزامية التأمين على المصانع،

**تقدم أكسا العديد
من العروض التأمينية
الخاصة للصناعيين
الذين تجمعها معهم
علاقات مميزة**

THE FIRST CREDIT CARD INSURANCE IN THE LEVANT

- Cash back 1% + 1%*
- Free worldwide travel insurance (including Schengen)
- Lifetime free AXA M.E. Visa Platinum card



* The extra 1% is eligible upon insurance premium settlement.

VISA



Call center
04/727 000

www.axa-middleeast.com.lb



MIDDLE EAST
أكسا الشرق الاوسط

ليا للتأمين.. 40 عاماً من الثقة والالتزام حنا: لتعزيز الرقابة

العربية، شدّد حنا على أن قرار التوسع نحو البلدان العربية ليس حكراً على ليا بل هو قرار تتخذه مجموعة سهام ككل.

تعزيز الرقابة

واعتبر حنا أن تداعيات الاضطرابات التي يعيشها لبنان والعالم العربي انعكست على قطاع التأمين ولا سيما بعد إقفال الحدود السورية الأردنية والتي أدت إلى انخفاض أقساط التأمين على النقل بشكل كبير.

ورأى أن قطاع التأمين يملك قدرة كبيرة على الصمود، واعتبر أن تشديد الرقابة على القطاع من شأنها تعزيز هذه القدرة، مثل القطاع المصرفي الذي يحقق نجاحات كبيرة نتيجة الرقابة والإدارة الحكيمة لمصرف لبنان.

ولفت إلى أهمية مكتب الشكاوى الذي استحدثته لجنة المراقبة، ورأى أن وجوده يحمل فائدة كبيرة للمستهلك ولشركة التأمين على حد سواء. وإذ اعتبر ان هناك بعض الشكاوى تأتي في غير موقعها وهناك بعض الشكاوى المحققة التي تتطلب من شركات التأمين تلبية الزبائن وإعطائهم حقهم، أكد أن الشكاوى على ليا نسبتها ضئيلة جداً.

المنافسة

واشار حنا إلى أن أبرز التحديات التي تواجه القطاع هي المنافسة، ففي ظل الركود الذي تشهده الأسواق انخفض عدد المشاريع بشكل كبير ما جعل شركات التأمين تنهات عليها وهو ما رفع حدة المنافسة بين الشركات العاملة في القطاع إلى حد كبير.

ورأى أن أبرز السبل لتنمية القطاع هي تعزيز الرقابة التي من شأنها الحد من المنافسة ونتائجها الخطرة.

قرار متقدم

ولفت حنا إلى أن قرار إلزامية التأمين على المصانع قرار متقدم وجيد. وشدّد على ضرورة توعية أصحاب المصانع حول أهمية التأمين حيث يلجأ البعض منهم إلى شراء بوالص تأمين لا تؤمن تغطية شاملة لمصنعه إنما تكون شكلية لإتمام إجراءات وزارة الصناعة، وهذا لا يحقق الهدف المنشود من اتخاذ القرار، مما يتطلب من وزارة الصناعة التأكد من فعالية بوليصة التأمين وحجم التغطية التي تؤمنها للمصنع.

ودعا الصناعيين إلى اعتماد الشفافية عند التواصل مع شركات التأمين إذ إنها عامل مهم لإصدار بوالص تحمي مصالحهم.



شكل التصميم والثقة بالمستقبل، على مر السنوات، حافظاً امام العاملين في شركة ليا للتأمين للمضي قدماً بالشركة التي أبصرت النور عام 1975، لتحتفل بذكرى تأسيسها الأربعين العام الماضي مؤرخة 14600 يوماً من الأمانة، الثقة، الولاء، الالتزام والدعم لزيائنها.

يعرّز سجل ليا الحافل بالنجاحات والإنجازات ثقة زيائنها بها، فحيازتها على أكبر رأسمال مستثمر في قطاع التأمين وميزانيتها يعكسان صلابتها وقوتها، واحتلالها لمركز متقدم بين الشركات العاملة في القطاع ليس إلا دليلاً على مصداقيتها، ومعدل أرباحها منذ سنوات تأكيداً على استمراريتها.

تقف من دون شك خلف هذا التقدم المستمر خطط وسياسات حكيمة تضمن تألق الشركة، إذ أكد مدير عام شركة ليا للتأمين سلام حنا في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» أن «ليا لا تهرع خلف الأقساط من أجل الأقساط، بل تضمن نجاح واستمرارية نتائجها الجيدة رغم احتدام المنافسة بين الشركات العاملة في القطاع عبر اتباع سياسة انتقاء الأخطار بالسعر المناسب».

وشدّد على أن ليا تعمل من خلال شبكة وطنية من المكاتب في لبنان، وقد سلكت طريق الانفتاح على الأسواق الخارجية حيث قامت بتوسيع مجال نشاطها بالتعاون مع الشركة العربية السورية للتأمين. وإن أشار إلى أن عدم الاستقرار في سورية قد انعكس انخفاضاً في الأقساط، أكد أن وضع ليا مستقر إذ إنها تابعة لمجموعة سهام المغربية التي تتميز بصلابة استقرارها المالي عبر ضمها 25 شركة تأمين في أفريقيا.

وفي إطار حديثه عن التوسع نحو البلدان

تضمن ليا للتأمين نجاحها
واستمرارية نتائجها الجيدة
رغم احتدام المنافسة
بين الشركات العاملة في
القطاع عبر اتباع سياسة
انتقاء الأخطار بالسعر
المناسب



LIA insurance ^{sal}

We believe in tomorrow



Tailor made insurance solutions

Cité Dora 1 bldg, Dora, Lebanon
Tel: +961 1 255 640 - Fax: +961 1 255 659 - contactus@lialebanon.com
www.lialebanon.com

سلوب.. وسيط مستقل منفتح على الأسواق التأمينية كافة يارد: مصلحة المؤمن أولى أولوياتنا



يارد... متفائل بمستقبل القطاع في لبنان

انطلاقاً من قناعته بضرورة خدمة المؤمنين بأرقى مستوى، انطلق سليم يارد قبل 25 عاماً في تأسيس شركة سلوب. كان يارد على يقين أن شركته لن تضل طريقها نحو التوسع والتطور إذا ما التزمت التقنية العالية في عملها ووضعت معاملة المؤمنين وملاحقة بوالصهم ومصالحهم في سلم أولوياتها. تمكنت «سلوب» على مر السنوات من تحقيق النجاح تلو الآخر، لتكتسب صفات وسيط التأمين المستقل، بانفتاحها على كل الأسواق التأمينية وكل التغطيات التي يمكن أن تفيد زبائننا لتصبح خبيرة في إعطاء النصح لهم.

صابونجيان بالزامية التأمين على المصانع، قال يارد: «القرار أدى إلى زيادة طفيفة في الإقبال على التأمين من قبل المصانع، إذ إن معظم الصناعيين كانوا مؤمنين على مصانعهم قبل القرار، فأبي صناعي أو رجل أعمال عندما يستثمر رأسمالاً كبيراً في عمله يعتمد على التأمين كون حصول أي حادث قد يوقعه في خسائر كبيرة. كما أن هناك عدداً كبيراً من الصناعيين يلجأ إلى الاقتراض من المصارف التي بدورها تطلب تأميناً على المصنع بهدف حماية التسليفات التي تعطونها».

وأضاف: «لكن من دون شك، القرار لفت نظر الصناعيين إلى تحسين البوالص التي كانت موجودة سابقاً، كما أن الأشخاص الذين لم يكونوا مؤمنين أمّنوا على مصانعهم التزاماً بالقرار». واعتبر يارد خلال رده على سؤال عن المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اكتتاب عقد تأمين على المصنع، «أن بوليصة التأمين على المصانع ليست بوليصة واحدة نموذجية غير قابلة للتعديل، بل هي بوليصة مرنة ولها امتدادات كبيرة وقادرة على التطور إلى حدود تسمح بتوفير تغطية شاملة للمصنع المؤمن مهما كانت طبيعة نشاطه أو حجمه».

خطوات التأمين

وأعلن أن «أولى خطوات التأمين على المصانع تكون بإرسال خبير إلى المصنع لقيّمه لمعرفة معايير الحماية والخطر الموجودة فيه لناحية الحريق والكوارث الطبيعية، وبناء على هذا التقييم يضع الخبير تقريره، الذي يتم الاستناد إليه في بناء البوليصة». وشدد على المهمة الدقيقة التي يتولاها الصناعي في هذا الإطار، وهي إعطاء المعلومات الصحيحة عن مصنعه ليتمكن وسيط التأمين، استناداً إلى التقرير المعد وخبيرته، من إعطائه البوليصة التي يحتاج إليها».

التحديات التي واجهت يارد كثيرة، وكان أولها وضع سياسة الشركة، واختيار طاقم موظفيها الذين سيشكلون أهم أركانها، إذ من محبتهم لعملهم ستنتقل سياسة الشركة التي لا تجد أي مبرر لنفسها في عدم الوقوف إلى جانب زبائننا إذا ما وقعوا في مشكلة. فبحسب يارد، «طاقم موظفي الشركة يترك كل العمل جانباً ويضع الزبون في أولى أولوياته إذا ما وقع في مشكلة، فالعلاقة بين الشركة وزبائننا تتطور باستمرار لتصبح أشبه بالأواصر العائلية».

وأشار يارد إلى أن «الشركة لا تملك فريق مبيعات بل تعتمد على محفظة تأمينية يعمل عليها بنفسه، فيما يتوزع موظفو الشركة على أقسام متعددة». وإن لفت إلى الجهود والعمل الدؤوب والمتابعة الدقيقة التي يقوم بها إلى جانب موظفي الشركة، حيث تتم مراقبة الثغرات في الأداء وعقد اجتماعات متكررة لتصويب مسار العمل»، شدد يارد على أن الحافز الوحيد الذي تستطيع «سلوب» إعطائه للأفراد أو الشركات أو الصناعيين للتعامل معها هو الخبرة والسمة الجيدة اللتان اكتسبتهما على مر سنوات العمل».

ولفت إلى أن «وسطاء التأمين هم أفضل شيء ممكن وجوده في قطاع التأمين». وقال: «ربما شهادتي مجروحة، ولكني أعتبر أن المؤمن الذي لا يتعامل مع وسيط تأمين غير محمي كفاية، فوسيط التأمين هو صلة الوصل بين شركة التأمين والمؤمن». ورأى أن أهمية دور وسيط التأمين تجعل من عملية اختياره مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى صاحب العمل، الذي يفترض فيه أن يتأنى ليختار الوسيط الأكفأ تماماً كما يختار المحامي أو المحاسب في شركته».

التأمين على المصانع

وفي إطار رده على سؤال حول قرار وزير الصناعة السابق فريخ

مشاكل القطاع

وفي معرض حديثه عن مشاكل قطاع وسطاء التأمين، لفت يارد إلى وجود نوع من الفوضى في الأسواق التأمينية، وأشار إلى «وجود جهات متعددة تباع بوالص تأمين وتسمى نفسها وسيط تأمين، في حين أن الوسيط هو الإنسان المستقل الذي يملك جهاز موظفين واتصالات مع شركات التأمين». وأضاف: «هناك متطفلون على الوساطة من ناحية الأشخاص الذين يبيعون بدون ترخيص. وهؤلاء يسببون في كثير من الأوقات مشاكل، كونهم لا يملكون الثقافة والتقنية المطلوبة ليستطيعوا بيع بوالص تأمين».

تنمية القطاع

واعتبر يارد أن «لجنة الرقابة ووزارة الاقتصاد تعملان جيداً على تطوير القطاع حيث بدأت الوزارة بوضع قواعد جيدة وسليمة». واذ لفت إلى «أن كل الأسواق التأمينية الموجودة في العالم تتميز بمعطيات وصفات خاصة»، شدد على «عدم إمكانية الإتيان بقوانين من الخارج وتنفيذها في الأسواق التأمينية اللبنانية». وقال: «يجب أن نأخذ الوحي من القوانين في الخارج وندرس السوق اللبنانية لنتمكن من وضع قاعدة لعمل وسيط التأمين. لا يمكننا الحد من صلاحيات الوسيط وتقييده من أجل رقبته، سوق التأمين تنتظم بأكملها عندما تصبح تابعة لرقابة واحدة. أي لا يمكن أن نضع قوانين لجزء من سوق التأمين، بل يجب القيام باستشارات مع الفاعلين في القطاع كافة من أجل بناء قانون لسوق التأمين بكاملها».

وتابع: «بعد وضع البوليصة يبحث وسيط التأمين محتوياتها والتغطيات التي تؤمنها مع الصناعي المؤمن ومن ثم يعرضها على شركات التأمين التي يعينها الصناعي أو التي يتعامل معها الوسيط ليتم تسعيرها وفقاً للقواعد أو الشروط التي تتضمنها والتي وضعت أساساً لتحمي الصناعي. وينتج من هذا العرض جدول بالأسعار، فيجري الوسيط أو المؤمن مقارنة بين الأسعار ويختار الشركة التي سيؤمن معها».

دور الحكم

واعتبر يارد «أنه لكي يتمكن الصناعي من تفادي أي إشكالات مع شركات التأمين، من الأفضل له أن يتعامل مع وسيط تأمين»، وقال: «هناك فرق كبير بين أن يتعامل الصناعي مع شركة تأمين مباشرة أو عبر وسيط، فشركة التأمين تباع بوليصة وفي حال حصل حادث ما ستدفع أموالاً، في حين عندما يبيع وسيط التأمين بوليصة يكون همّه الأول والأخير مصلحة الصناعي المؤمن، كونه موكل من قبله».

وتابع: «إضافة إلى ذلك، الطرفان اللذان يوقعان على عقد التأمين هما الصناعي وشركة التأمين، وبالتالي شركة التأمين طرف وهذا لا يخولها أداء دور الحكم في أي ظرف كان، وهنا تبرز أهمية دور وسيط التأمين، الذي يكون صلة وصل بين الشركة والصناعي ويقف إلى جانب الصناعي المؤمن ليتمكن من الانتباه إلى شروط البوليصة والتأكد من تلاؤمها في حال حصل حادث مع تقارير الخبراء».

More than an insurance adviser...



S L O O P
Insurance Brokerage Firm sarl

Sloop Insurance Brokerage firm sarl | Third Floor | Aramex Building | Boulevard Sin el Fil | Beirut Lebanon | Phone +961 1 493 093 – 494670/80/90 | Mobile: 03 753659-311545 | www.sloop.com.lb | facebook.com/sloopinsurancebrokeragefirm

ACAIR .. قصة نجاح تأهيني بين لبنان وسلطنة عُمان

حنا: لعقد حوار بين أركان القطاع

الصحيح لشركة التأمين، وبالتالي فهو يضرّ بالموثّق وقد يهز ثقة الموثّقين بشركات التأمين وبالقطاع ككل».

وتابع: «المصارف أيضاً تأخذ حصة من السوق من دون أي وجه حق، إذ يُلزم طالب القرض على أخذ بوليصة تأمين مقابل القرض الذي يطلبه من شركة تأمين تتعامل مع المصرف مباشرة، وهذا ممنوع في كل دول العالم، فالقانون لا يعطي الحق للمصرف بالتوجه إلى الزبون بمنتج تجاري بل مالي، وعلى المصرف أن يطلب بوليصة تأمين من قبل شركة مرخصة من وزارة الإقتصاد».

تفاؤل بالمستقبل

وفي إطار رده على سؤال عن السبل الكفيلة بتصحيح القطاع، شدّد حنا على «ضرورة بدء حوار جدّي بين 3 جهات تعتبر أركاناً أساسية في القطاع وهي: وزارة الإقتصاد الجهة المنظمة لقطاع التأمين، وشركات التأمين التي تتحمل الخطر ووسطاء التأمين الذين يسوّقون بالوص التأمين». ورأى أن «الحوار بينها قد يثمر قانوناً متطوراً يحميها ويأخذ مصلحة الموثّق بعين الاعتبار».

وإذ وصف قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان بإلزامية التأمين على المصانع بـ«الإجباري»، شدّد على وجوب وضع آلية لمراقبة كيفية التأمين، حيث يعتمد عدد من الصناعيين على طلب ورقة شكلية لتقديمها إلى الوزارة من أجل تجديد الشهادة الصناعية». وأكد أن «السير في هذا الإتجاه غير مسموح، فالبوليصة يجب أن تتضمن البنود الكفيلة بتغطية المصنّع حتى إذا ما وقع حادث يكون الصناعي قادراً على متابعة عمله وليس متكبداً خسارات، فهذا هو الهدف من التأمين على المصانع».

وأعرب حنا عن «تفاؤله بمستقبل القطاع إذ إن درجة الوعي التأميني ترتفع عند اللبنانيين، إضافة إلى أن تطور العلاقة بين وزارة الإقتصاد ووسطاء التأمين وشركات التأمين، يؤكّد أن مستقبل القطاع إيجابي وليس سلبياً».

القطاع الأهم

وإذ لفت حنا إلى أن تراجع الإقتصاد قد لا ينعكس بالضرورة تراجعاً في القطاع، اعتبر أن قطاع التأمين هو من أهم القطاعات الإقتصادية على الإطلاق إذ إنه في كثير من الأحيان يقوى مع تدهور الوضع الإقتصادي. وقال: «مع ارتفاع تعرفة المستشفيات، توجه الكثيرون إلى التأمين الصحي خوفاً من الوقوع في مطبات كثيرة لأنهم غير قادرين على تحمّل كلفة الأعباء المالية أو ليست لديهم بطاقة تأمينية. كما أن اللبنانيين ومع انتشار التفجيرات يبادرون إلى التفتيش عما يمكن أن يعوِّض عليهم خسارتهم، فيهرعون إلى شراء بوالص تأمين تغطي أضرار الأعمال الإرهابية أو الحروب. من شأن هذه الأمور رفع أقساط التأمين وبالتالي زيادة ربح الوسيط».

الوسطاء الدخلاء

وأوضح حنا أن المشاكل التي يعاني منها القطاع متعددة، وأبرزها الدخلاء على القطاع، أو ما يسمى الوسطاء غير المرخصين، ورأى أن على وزارة الإقتصاد ضبط هذا الموضوع، وعدم السماح لأي كان بممارسة الوساطة من دون ترخيص. وقال: «من الناحية المادية، الوسيط المرخص يضع كفالة في البنك ولديه نفقات كثيرة تتعلق بالمحاسبين والمحامين والضمان الإجتماعي، فيما غير المرخص والذي نسميه «حامل الشنطة» ليست لديه نفقات».

وأضاف: «أما من الناحية التقنية، فحامل الشنطة» غير مؤهل تماماً لإعطاء بوليصة التأمين الصحيحة للزبون أو لتوجيه نصيحة إلى الموثّق وقد لا يعطي الملف

المصارف تأخذ حصة من سوق

التأمين من دون أي وجه

حق، فالقانون لا يعطي الحق

للمصرف بالتوجه إلى الزبون

بمنتج تجاري بل مالي



25 عاماً من العمل في عالم التأمين، كانت كافية لمدير شركة ACAIR إيلي حنا لتكريس اسم شركته في سوق التأمين في لبنان، والانطلاق نحو السوق العربية حيث أسس شركة في سلطنة عمان ZENITH Insurance Services عام 2010.

وتمكن حنا، أول خريج علوم إكتوارية من جامعة لبنانية ووطنية، من وضع ACAIR على سكة التطور وإرضاء زبائنه وتوسيع علاقاته مع شركات التأمين وتخطي التحديات التي واجهته والتي تتمثل بالوضعين الإقتصادي والأمني. وأشار حنا في هذا الإطار، إلى أنه إضافة إلى سوء الأوضاع الإقتصادية والأمنية التي تؤثر بشكل كبير في قدرة اللبنانيين على تسديد الأقساط، وقفت ACAIR أمام تحد مهم عند إقفال إحدى شركات التأمين في ظل عدم وجود ضوابط في حينها من وزارة الإقتصاد لضمان حق الموثّق ووسيط التأمين، إلا أنها تخطته بنجاح.



WE SIMPLY CARE...



Now in Muscat

Contractors' All Risks | Contractors' Plant and Machinery | Machinery Breakdown | Electronic Equipment | Marine | Workmen's Compensation
Motor | Personal Accident | Fire and Burglary | Public Liability | Travel Assistance | Money | Bankers Blanket Bond | Professional Liability
Fidelity | Life | Medical and others

ZENITH | Building # 2309 - Villa # 4 - Complex 248 - Street (Way) # 4837 - N. AZAIBA - Muscat - Sultanate of Oman | M +968 95 345597

ACAIR | 6th Floor - Stephan Bldg - Main Road - Furn El Chebbak - Lebanon | T/F +961 1 293093 / 294094 | M +961 3 153535 / 70 153535 / 71 153535

شركة الزبير لوساطة التأمين.. 50 عاماً من الشفافية والالتزام

د. وسيم فؤاد الزبير: للحفاظ على دور وسيط التأمين

أن يتمتع بدرجة من الوعي ليسأل عن أسباب تدني سعر البوليصة ويتأني في قراءة العقد وخاصة الشروط والإستثناءات». ولفت إلى أن «الخطوة الأساس لتنمية قطاع التأمين، هي ملاحقة ما يسمى بـ«تجار الشنتة» وهم هؤلاء الذين يحملون حقيبة ويجولون بها لبييعوا تأمين. هؤلاء يؤثرون على عمل وسطاء التأمين بشكل كبير إذ يقومون بحسومات كبيرة على أسعار البوالص. في حين أن الوسيط المرخص يضع كفالة في المصرف، ويجدد رخصته سنوياً ولديه موظفين وأجرة مكتب ومصاريف أخرى مختلفة».

التراجع الاقتصادي

وأكد الزبير أن «قطاع التأمين لم يتأثر بالتراجع الذي يطاول الاقتصاد اللبناني إذ إن درجة الوعي التأميني عند اللبنانيين ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فالجيل الحالي أكثر وعياً لأهمية التأمين إضافة إلى أن الجامعات أصبحت تؤدي دوراً في نشر الوعي التأميني عبر تدريس أهمية التأمين في اختصاصاتها وحث الطلاب على جعل التأمين رفيقاً لهم في كل خطواتهم العملية».

ولفت إلى «أن السبب الذي يحافظ على الأرقام المرتفعة في القطاع، ليس المجهود الفردي للوسطاء إنما لجوء الناس إلى الاقتراض من المصارف الذي يتطلب بوالص تأمين على الحياة وعلى الممتلكات». ورأى الزبير أن «شركات التأمين التابعة للمصارف تأخذ حصة الأسد من السوق كونها تتمتع بمزايا كثيرة تخولها الوصول إلى الزبون وفرض بوالص تأمين عليه».

وأشار إلى أن «قطاع التأمين لا يزال يحتل مرتبة متواضعة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد المحلي بسبب «الحرب اللبنانية والأزمات السياسية التي يعاني منها لبنان بشكل شبه متواصل والتي طاوت الاقتصاد بشكل كبير وأدت إلى تآكل الطبقة الوسطى التي يُعَوَّل عليها». وقال: «اليوم في لبنان حجم الطبقة الفقيرة ارتفع، والمواطنون المنتمون إلى هذه الطبقة لا يستطيعون شراء بوالص تأمين «صحة، سيارات...».

تحفيز القطاع

واوضح الزبير إلى أن «قرار التأمين على المصانع لم يأت من فراغ بل بعد عدة حوادث سلط الضوء على أهمية هذا التأمين الذي يرفع الضرر عن صاحب العمل والموظفين وجيرانه حتى». ورأى الزبير أن «من شأن قيام الشركات بالإيفاء بالتزاماتها وتقديم بوالص شفافة ترسيخ إيمان الناس بمفهوم التأمين وبالتالي تحسين وتحفيز القطاع، إذ إنه أحياناً تخل شركات التأمين بالتزاماتها من دون أن يكون هناك حسيب أو رقيب».

Professionally Insured For The Dark Side In Life

تحت هذا الشعار عملت «شركة الزبير لوساطة التأمين» على مدى خمسة عقود، فقدمت أفضل الخدمات التأمينية لزبائنها، وحرصت وفقاً لمديرها د. وسيم الزبير على تحمل مسؤولياتها كاملة من خلال تأدية دورها كوسيط تأمين يتدخل ليضع النقاط على الحروف عند حصول أي إشكال بين شركة التأمين والمؤمن، فيطالب الشركة بتحمل مسؤولياتها أو يعمل للوصول إلى تسوية ترضي الطرفين في آن واحد».



الخطوة الأساس
لتنمية قطاع التأمين
تتمثل بملاحقة ما يسمى
بـ«تجار الشنتة»

الزبير: للشركات التابعة للمصارف حصة الأسد من السوق

شدد الزبير على ضرورة الحفاظ على دور وسيط التأمين نظراً لأهميته. وإذا لفت إلى أن «فاعلية دور وسيط التأمين تتجلى عند حصول إشكال بين شركة التأمين والمؤمن»، أشار إلى أن «أي إشكال يحصل بين المؤمن وشركة التأمين أو وسيط التأمين في معظم الأحيان يعود إلى المضاربة في الأسعار، فالمؤمن في كثير من الأحيان لا ينظر إلى الشروط والاستثناءات في عقد التأمين، بل يركز على سعر البوليصة». وأضاف: «الأمر لا تسير بهذا الشكل، في التأمين يأخذ الزبون ما يدفع من أجله، وهذا يفرض على المؤمن



شركة الزبير لوساطة التأمين ش.م.م.
ZOUBEIR INSURANCE CONSULTANTS S.A.R.L.



50
1963 - 2013

Sanayeh Area, Near Bustros Pharmacy

Oubari Bldg., Beirut - Lebanon

Tel/Fax: (01) 741016 - Mobile: (71) 533328

Website: www.zoubeir-insurance.com

Email: info@zoubeir-insurance.com

«ساهكو» .. خطوات واثقة في عالم التأمين

سعد: تنمية القطاع تتطلب عملاً مشتركاً من الوزارات

أن هناك مسائل تحتاج إلى بند خصوصي للتأمين، فإذا كان هناك مواد قابلة للاشتعال يجب ذكرها في العقد حتى تتم تغطيتها. كما يجب على العقد أن يؤمن تغطية للعمال ولأي حريق أو طارئ يحصل، إضافة إلى المسؤولية تجاه الجيران والغير».

المضاربات

ولفت سعد إلى أن «القطاع يعاني من المضاربات من قبل شركات التأمين التابعة للمصارف والتي تأخذ عن غير حق الزبائن والعملاء عبر إجبارهم على التأمين معها كشرط من شروط الموافقة على إعطاء الشركة قرضاً ما». وأشار سعد إلى «أن هذا لا يؤثر فقط على عمل وسطاء التأمين، بل ينعكس على الزبون المؤمن كون الشركات التابعة للمصارف لا تملك الخبرة والأهلية ما يجعلها تفوت الكثير من التفاصيل المهمة في عقد التأمين ما يعرض زبائننا للمشاكل عند حصول أي حادث».

تنمية القطاع

ولفت سعد إلى أن «القطاع لا يزال يحتل مرتبة متواضعة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد مقارنة بالدول الأميركية والأوروبية كون الشعب في تلك الدول يملك ثقافة تأمينية أوسع، كما أن القانون يفرض إلزامية التأمين على الصناعيين والسيارات والمكاتب والعمال ما يؤدي إلى احتلال القطاع مرتبة جيدة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد».

واعتبر «أن تنمية قطاع التأمين تتطلب عملاً مشتركاً من قبل الوزارات كافة. فالتأمين يخفف عن كاهل الدولة الكثير من المصاريف، ولا سيما مصاريف الاستشفاء. كما أن إلزامية التأمين لكل السيارات تخفف الضغط عن المواطنين ككل، فعند حصول حادث ما تتوكل الشركات في حل الحادث كما في البلدان الأوروبية والأميركية من دون أي مشاكل على الطرقات. ورأى أن «على الوزارة أن تفرض على كل مصرف يريد أن يعمل في قطاع التأمين أن يكون لديه وسيط ملم بقضايا التأمين».



متسلحة بمعرفتها العميقة بحل الحوادث وخبرتها التي تعود إلى عام 1969، تخطو «ساهكو» خطواتها الواثقة في عالم التأمين. فوفقاً لمديرها كميل سعد إن «ساهكو» لا يمكن أن تواجه مشاكل مع زبائننا كونها على دراية بالبنود التي يجب تأمينها، كما انها على علم تام بما سيحصل بعد الحادث.

واعتبر سعد أن «المشاكل بين شركات التأمين والزبون المؤمن تبدأ مع وجود خلل ما في عقد التأمين. ورأى أن «الحل يكمن في ضرورة التعامل مع وسيط تأمين مرخص يملك معلومات وخبرة كافية تمكنه من وضع بوليصة تغطي المصنع الواجب تأمينه بكل مجالاته. فالوسيط غير المرخص يستغيب نقاطاً عديدة في العقد لتقديم أسعار أفضل بحيث يصبح المؤمن حاملاً لمجرد ورقة لمصنع غير مؤمن». وشدد على أن «إلمام الصناعي بقضايا التأمين يمكنه من استدراك أمور كهذه».

تأمين المصانع

وأعلن سعد «أن قرار وزير الصناعة يجعل التأمين على المصانع أحد الشروط الرئيسية للحصول على الترخيص والشهادة الصناعية أدى إلى زيادة الإقبال على التأمين من المصانع».

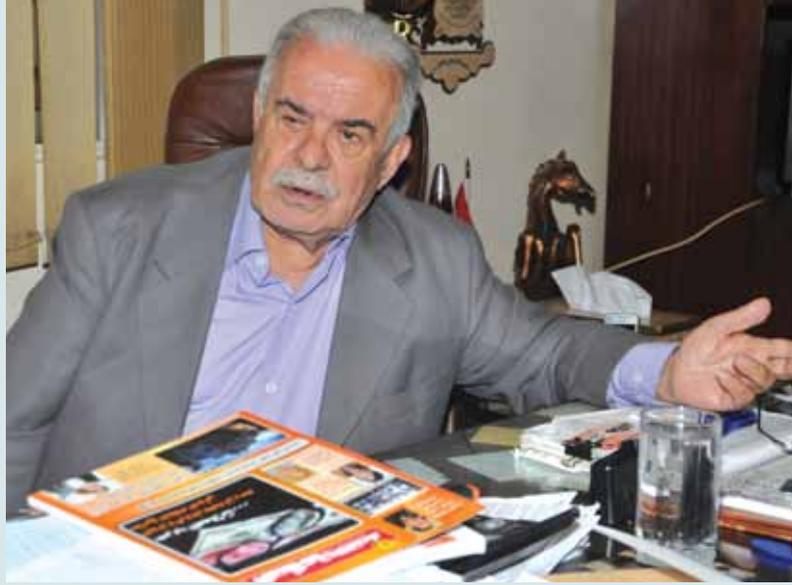
وشدد على أن «التأمين على المصانع يحتاج إلى تأن كبير، فهناك العديد من المسائل لا تظهر إلا بعد حصول الحادث. وعلى الشركة أن تكون على علم بكل هذه المسائل لتستطيع أن تعطي الزبون البوليصة التي يحتاجها. فهناك الكثير من الحوادث التي اشتكى بعدها أصحاب المصانع من تهرب شركات التأمين من الدفع، لكن في الواقع تكون البوليصة غير شاملة لكل الأضرار بعد الحادث».

وأشار سعد إلى أن «أولى خطوات التأمين تبدأ بالقيام بكشف أولي على المصنع لمعرفة ماذا يجب أن تشمل بنود العقد. كما

إلزام الصناعي بقضايا التأمين يمكنه من استدراك أي خلل في عقد تأمين مصنعه

فرحات لخدمات التأمين .. نصف قرن من الثقة والعطاء

فرحات: لوقف الفوضى في القطاع



خبرته التي تزيد عن 50 عاماً في مجال التأمين، جعلته خبيراً في إرضاء زبائنه الذين لم يتخلوا عنه يوماً. فتحسين فرحات مدير شركة فرحات لخدمات التأمين يؤكد أن التراجع الاقتصادي الذي يشهده لبنان لم يطل عمله، إذ إن كل زبائنه يعمدون إلى تجديد بوالص تأمينهم باستمرار، عازياً ذلك إلى ثقفتهم به التي أصبحت اليوم عاملاً أساسياً لاستمراره في العمل في سوق التأمين.

ضرورة التأكد من رخصة الوسيط قبل توقيع أي بوليصة معه».

تأمين المصانع

وفي رد على سؤال عن قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان بجعل التأمين على المصانع أحد الشروط الرئيسية للترخيص والشهادة الصناعية، أشار فرحات إلى أن هذا القرار جيد لبعض المصانع التي قد تشهد حريقاً كمصانع المفروشات والبلاستيك ولكنه لا يفيد مصانع أخرى كمصانع الحديد والألمنيوم مثلاً. وأشار إلى أن تأثير القرار لم يكن كبيراً على نشاط مكتبه، إذ إن المصانع ليست كلها مؤمنة، كما أنها لا تتعامل مع وسطاء التأمين بل مع شركات التأمين التابعة للمصارف التي تفرض عليهم بوليصة مع القروض التي يأخذونها من المصرف. ورأى أنه يجب إعادة النظر في وضع كل شركات التأمين التابعة للمصارف، فلا يجوز أن يكون لكل مصرف شركة تأمين تعمل لحسابه، وإن وجدت يجب أن يكون عملها منفصلاً عن عمل المصرف.

بأبسط الأثمان أن تغطي الأضرار والأخطار والحوادث؟». واعتبر فرحات أن على نقابة وسطاء التأمين ووزارة الاقتصاد اتخاذ التدابير اللازمة لهذه الفوضى العارمة عبر إلزام جميع وسطاء التأمين الانضمام إلى النقابة وملاحقة كل السماسرة والوسطاء غير المنضوين فيها. فحماية من قضاة سنوات عمرهم يعملون في القطاع ومن يعمل بطريقة قانونية واجبة على النقابة والوزارة معاً. وأكد فرحات أن «تنمية قطاع التأمين لا يمكن أن تحدث من دون معالجة هذه النقطة». وشدد على أهمية توعية المواطنين حول

**تنمية قطاع التأمين
تستوجب إلزام جميع
وسطاء التأمين الانضمام
إلى النقابة وملاحقة كل
السماسرة والوسطاء غير
المنضوين فيها**

على الرغم من أن فرحات يؤكد أن لا مشاكل تعترضه مع زبائنه فخبيرته تمكنه من تفادي ومعالجة أي مشكلة إن وقعت، يحمل عبئاً كبيراً على النقابة التي يصفها بـ«غير الفاعلة» في ظل الفوضى التي يشهدها القطاع. ولفت فرحات إلى انتشار المتطفلين بين وسطاء التأمين ما يفسر واقع الحال الذي يتخبط فيه المؤمن في لبنان في بعض الأحيان وتتهم على أثره شركات التأمين أو الوسطاء بالاحتيال. وأوضح فرحات أنه في حين يمنع القانون أحداً من التوجه إلى الجمهور لعرض أي منتج تأمين إلا الوسيط المرخص له قانوناً لمزاولة هذه المهنة، هناك البعض يحمل حقيبة ويطرق أبواب المنازل والمحال التجارية عارضاً خدماته، إضافة إلى مجموعة كبيرة من السماسرة المنتشرين في محيط الميكانيك والذين يبيعون بوالص التأمين بحوالي ربع قيمتها وبالتالي لا يلتزمون بالتعويض عند حصول أي حادث. ويتابع فرحات: «المستهلك لا يعلم عواقب التأمين مع هؤلاء، ولا يسأل نفسه كيف لبوليصة



شركة مصانع عساف الحديثة للرخام

Assaf Modern Marble Factory co.



الشويات - الأمراء - ملك الشركة

هاتف: 961 5 433051 - 961 3 882332

فاكس: 961 5 433049

sam_assaf@hotmail.com